العدد (1892) السنة الثامنة - السبت (28) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

هموم الناس بين الدستوري وغير الدستوري

عامر القيسي

دعوة نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي أعضاء البرلمان للاجتماع وإلغاء الجلسة المفتوحة، أثارت الكثير من التعليقات ووجهات النظر المختلفة، رغم أن الرجل كان وحيدا تحت قبة البرلمان ولم يلتحق به أي من أعضاء كتلته أو الكتل الأخرى، رغم أن الجميع ينادون بضرورة انعقاد المجلس ومزاولة مهامه.

احد سياسيي الصف الأول قال إن الدعوة غير قانونية وغير قابلة للتطبيق، فيما قال آخر من نفس الصف، إن الدعوة دستورية وقابلة للتطبيق. وقال رئيس السن فؤاد معصوم أن الجلسة المفتوحة غير دستورية، وان القيادات السياسية بدلا من الالتزام بالدستور والاتفاق على رئيس البرلمان ثم رئيس الجمهورية وبعد ذلك رئيس الوزراء، فإنهم قد قلبوا الأمور وحوّلوا الدستور إلى نغمة ترضية في وسائل الإعلام، وها هم يبحثون عن اتفاق وتوافق على منصب رئاسة الوزراء قبل الاتفاق على منصب رئيس البرلمان!

ورغم ذلك إلا أن الحقيقة الصامدة والصامتة حتى الآن، هي أن أبواب البرلمان مغلقة إلا للاحتجاجات الفردية، وان ثلث السادة النواب خارج العراق، والثلث الثاني، على ما اعتقد، ينتظرون نتائج الحوارات دون أن يكون لهم في الأمر ناقة ولا جمل، رغم أن الناقة والجمل من حقوقنا التي ولّيناهم عليها لحمايتها. ربما لم يدرك السادة المسؤولون بعد، أن المواطن لم يعد يكترث حقيقة بالتفسيرات لما هو دستوري وما هو غير دستوري، لم يعد مهتما بالاستحقاق الانتخابي أو الوطني، لم يعد مهتما بزيد أو عمر من السياسيين، ولم يعد مهتما بمتابعة أخبار التحالفات ونتائج المؤتمرات. المواطن بكل وضوح بات يبحث عن الخلاص من الأزمة التي بدأت تنعكس على تفصيلات حياته اليومية، اقتصاديا واجتماعيا وامنيا. والمواطن ملّ الكلمات والتصريحات والوعود والجمل من طراز "الأزمة في طريقها إلى الحل" التي حفظها مثل درس "دار..دور.. نار..نور"! ورغم ذلك الأزمة مستمرة ومتصاعدة ومؤثرة في الحياة. المهم للمواطن أن يمارس مجلس النواب مهامه، وليس تفسيرات الجلسة المفتوحة، المهم للمواطن أن يتم الاتفاق على تشكيل الحكومة وليس تفسيرات، الكتلة الأكبر عددا أو حجما،طولا أو عرضا، المهم بالنسبة للمواطن أن تتشكل الحكومة وليس لعبة التحالفات التي تحولت إلى لعبة "درج وحيه" يوم في "العلالي" ويوم في أسفل الرقعة، ما يهم المواطن الماء والكهرباء والأمن والعمل واحترام حقوقه وإنسانيته، ولا يطلب من احد جزاء ولا شكورا نتيجة قيامه بتأدية كافة واجباته التي اقرها الدستور والعرف والروح الوطنية، في مقابل عدم الاكتراث والبحث عن المناصب وتصفية الحسابات التي تمارسها القيادات السياسية بروح رياضية عالية تحسد عليها! الرعب الذي يواجهه المواطن من أعمال إرهاب إلى إجرام عصابات القتل والتسليب المنظمة إلى هدر للكثير من حقوقه، يتوجب أن يكون دافعا قويا لحل الأزمة وليس الحديث عن أشهر قادمة للحلحلة فقط وعن مؤتمرات "طائف" عراقية أو العودة إلى المربع الأول.

الشيء الوحيد الذي يرفضه الساسة الآن، والذي اتفقوا عليه هو مقترح إعادة الانتخابات، لأنهم يدركون أن الإعادة، بالمعنى السياسي وليس الفني والإداري والأمني، ستضع الكثير من النقاط على الحروف التي مازال الجمهور لم يقرأها بعد!

نواب دعوا إلى حماية المفاوضات من التدخل الخارجي

كتل سياسية ترفض نقل أزمة الحكومة إلى عواصم الجوار وتحذر من التدويل

العراقيون ينتظرون من ممثليهم حلاً داخلياً لأزمة الحكومة.. ارشيف

□ بغداد / هشام الركابي

طالبت كتل سياسية عراقية بحصر اجتماعات الكتل السياسية بشأن أزمة تشكيل الحكومة في العراق، مشددة على رفضها تدويل القضية العراقية. وصرح نواب عراقيون للمدى أمس الجمعة بأن الحديث عن عقد اجتماعات في عواصم الجوار يؤشر ضعف الدور الذي يلعبه الفرقاء في العملية السياسية.

وأكد القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي والنائب عن الائتلاف الوطني عزيز العكيلي أن أي قرار خارج العراق يتخذ بشأن تشكيل الحكومة الجديدة سيصيبه الفشل.

وقال العكيلي في تصريح لـ(المدى) أمس، أن الائتلاف الوطني يرفض تشكيل حكومة بقرار خارجي سواء كان إقليميا أو دوليا، وإنما يجب أن تشكل الحكومة وفق أيادي العراقية وتعبر عن إرادة الناخب العراقي، مبينا أن أي اجتماع يعقد خارج حدود البلاد غير صحيح ولا يقدم من سير العملية السياسية.

إلى ذاك رأى القيادي في التحالف الكردستاني والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محما خليل وجود مواقف عدائية من قبل بعض الدول اتجاه البلاد وتريد الشر للشعب العراقي.

وقال خليل في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس: إن على السياسيين العراقيين أن يسيطروا على الوضع الحالي وان يتم حل أزمة تشكيل الحكومة في البلاد، مبينا أن الائتلاف الكردستاني أكد أكثر من مرة أن تشكل الحكومة المقبلة بولادة عراقية وليس بأجندة خارجية. وعن تقديم المشورة والنصح للكتل السياسية لتقريب وجهات النظر فيما بينها للإسراع بتشكيل الحكومة، أضاف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية: شيء جيد أن تكون هذه النصائح والمشورة تساعد على خروج البلاد من الأزمة الراهنة لكن بشرط أن تكون لمصلحة البلاد وليس على حساب طرف ما.

أما قائمة التوافق فقد رفضت أن تعقد أي اجتماع للكتل العراقية خارج البلاد، مشددة على ضرورة أن يعرف الشعب العراقي نصائح ومشورة دول الجوار والخارج.

وقال النائب عن التوافق محمد إقبال في تصريح لـ (المدى) أن كتلته تؤيد عقد اجتماعات ومشاورات الكتل للاتفاق على تشكيل الحكومة في العراق وليس بالخارج سواء كانت سوريا أو غيرها من الدول، مبينا أن كل دولة تريد أن تضع لها أجندة في البلاد، تخدم مصالحها ومشاريعها. وأكد إقبال بأن يطلع الشعب العراقي على جميع المشورات والنصائح التي تقدمها الدول لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين.

فيما أيد المحلل السياسي الناصر دريد أستاذ العلوم السياسية في جامعة السليمانية أي جهد إقليمي ودولي يقدم لحل أزمة تشكيل الحكومة بشرط أن يرضي جميع الأطراف السياسية والشعب العراقي.

وقال دريد في تصريح لـ(المدى) أمس إن جميع التدخلات السياسية فشلت في حل الأزمة، وإن دول الجوار والمنطقة لا تريد إيذاء العراق، وإنما تريد حكومة تلبي مشاريعها في العراق، وإن على السياسيين أن يعترفوا بالضغوطات.

من جهته قال القيادي في القائمة العراقية عبد الخضر طاهر إن قرار تشكيل الحكومة يجب أن يكون عراقيا وليس خارجيا.

وأوضح طاهر في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس: إن دولا خارجية تريد أن ترسم الحكومة المقبلة بإرادتها ووفق ما يناسب مشاريعها، مبينا أن الأزمة الراهنة قضية عراقية بحتة ولا يحق لأي طرف خارجي التدخل بحلها أو فرض إرادته اتجاه الناخب العراقي. إلى ذلك أكد القيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن الائتلاف الوطني محمد البهادلي أن حوارات تشكيل الحكومة ينبغي أن تجري داخل الأراضي العراقية وليس في الخارج.

وقال البهادلي في اتصال هاتفي مع (المدى) إن الوضع العراقي الراهن لا يسمح بالتفاوض بالشأن الداخلي خارج البلاد ولحساب أجندة معينة، وان تكون الحكومة المقبلة بأياد عراقية وتمثل إرادة الناخب العراقي الذي انتخبها وليس التعويل على اجتماعات الخارج. وكانت مصادر عراقية في دمشق كشفت لوسائل إعلام مختلفة عن تبلور فكرة التوصل إلى اتفاق طائف ثان بنكهة سورية، على غرار اتفاق الطّائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، وذلك من خلال عقد اجتماع موسع في دمشق للقوى العراقية الفائزة في الانتخابات من أجل حلحلة أزمة تشكيل الحكومة.

السفير جيفري: العراقيون لا يحبون أن يهيمن عليهم الخارج

ربع قتلى أميركا في العراق على يد جماعات تدعمها إيران

□ بغداد/ رويترز

قال السفير الأميركي الجديد في العراق انه يعتقد أن جماعات تدعمها إيران مسؤولة عن ربع الخسائر الاميركية في الأرواح في حرب العراق لكن نفوذ طهران في العراق ليس قويا كما كان يعتقد.

وقتل أكثر من ٤٤٠٠ جندي أميركي منذ عام ٢٠٠٣ ويقول الجيش الأميركي أن إيران سلحت ومولت ودربت العديد من المسلحين في البلاد.

وسيعلن الجيش الأميركي رسميا إنهاء عملياته القتالية في العراق يوم ٣١ من آب مع سعي الرئيس باراك أوباما للوفاء بوعده للناخبين الأميركيين بانهاء الحرب على الرغم من استمرار انعدام الأمن وانعدام الاستقرار السياسي في العراق.

وقال السفير جيمس جيفري: إن طهران لم تكن قادرة على حسم نتيجة محادثات تشكيل حكومة ائتلافية عراقية جديدة في أعقاب انتخابات آذار رغم الجهود التي بذلتها والاعتقاد السائد على نطاق واسع بأنها حظيت بنفوذ لم يسبق له مثيل في العراق بعد ٢٠٠٣.

وقال جيفري "تقديري الخاص الذي يقوم على الحدس وحده هو أن ما يصل إلى ربع الخسائر البشرية الاميركية وبعض الحوادث الأكثر ترويعا التي خطف فيها أميركيون... يمكن أن تنسب دون شك إلى هذه الجماعات الإيرانية."

وقال إن إيران سعت إلى استخدام وكلاء عراقيين لزعزعة استقرار العراق وجعله مكانا غير مريح للقوات الأجنبية.

وقال جيفري للصحفيين الغربيين "لكني لا أرى أي تأثير طويل الأمد لذلك -برغم فظاعته- على التطور السياسي والاجتماعي هنا". وأضاف "اعتقد... أن العراقيين وطنيون لا يحبون أن يهيمن عليهم أحد أو يملي عليهم ما يفعلونه لا الولايات المتحدة ولا إيران ولا أي من جيرانهم الآخرين".

وفي غضون ذلك يسعى تنظيم القاعدة لاستغلال الجمود السياسي من خلال تيار متواصل من التفجيرات الانتحارية والسيارات الملغومة والاغتيالات منذ الانتخابات.

وشنت هجمات على الشرطة في أرجاء البلاد يوم الأربعاء الماضي أسفرت عن سقوط ٦٢ شهيدا في إطار حملة استهدفت على ما يبدو تقويض مصداقية قوات الأمن العراقية مع انتهاء المهام القتالية الاميركية وخفض عدد القوات الاميركية إلى أقل من ٥٠ ألفا.

وقال جيفري إن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ بسبب الجمود السياسي وحمل جماعات مرتبطة بالقاعدة مسؤولية الهجمات.

وأضاف أن الهجمات على الرغم من أهميتها لم تغير حقيقة أن الحوادث الأمنية في العراق تراجعت بشدة خلال العامين الماضيين مضيفا أن انتهاء عمليات القتال لا يعني أن الولايات المتحدة تفك ارتباطها مع العراق.

وقال "الفكرة هي أننا نحاول أن نقدم العون... وهي أننا لا نتخلى عن العراق. بل إننا لا نغادر العراق." إننا ببساطة نسمح لأنفسنا بسحب وجودنا العسكري البري بسبب الوضع - لاسيما الوضع الأمني وبصفة عامة التطور السياسي والاقتصادي لهذا البلد كما سيحدث عندما تتحسن الأمور بشكل واضح."

قال إن الجاهزية جيدة لكن التشاحن السياسي سيضر كثيرا

مسؤول أمني رفيع: القاعدة تستعد للانسحاب بهجمات "صغيرة"

□ متابعة/ المدى

تتوقع الحكومة زيادة في الهجمات التي تشنها جماعات على صلة بتنظيم القاعدة عندما تنهي القوات الاميركية رسميا المهام القتالية هذا الشهر، بيد أنها تجزم باستعداد القوات العراقية للاضطلاع بمهمة توفير الأمن.

وشهدت البلاد سلسلة من التفجيرات والهجمات خلال الأسابيع الماضية ما أسفر عن استشهاد العشرات وتسليط الضوء على الوضع الهش في البلاد في الوقت الذي يتشاحن فيه الساسة بشأن تشكيل حكومة جديدة بعد قرابة ستة أشهر من الانتخابات التي لم تسفر عن فائز واضح.

وتستعد القوات الاميركية لانهاء العمليات القتالية في العراق يوم ٣١ آب، لكن كثيرين يخشون من تصاعد أعمال العنف وسط شكوك بشأن قدرة العراق على الدفاع عن نفسه بنفسه.

صفاء الشيخ مستشار الأمن الوطني العراقي قلل من أهمية المخاوف خلال مقابلة أجرتها معه رويترز أمس الجمعة وقال إن القوات العراقية مستعدة لمحاربة الإرهاب.

وقال الشيخ "أتصور أن هذه الهجمات الصغيرة ستستمر ومحاولات الاغتيال ستستمر. وسيحاولون بين فترة وأخرى شن هجمات يحتاجونها إعلاميا لجذب الأموال من الخارج".

وأضاف "نحن لا نعتقد أن الهجمات ستؤثر على الأمن الوطني.. نعتقد أن القوات العراقية جاهزة وقادرة على حفظ الأمن خلال هذه الفترة... لذا ليس لدينا قلق من الانسحاب الاميركي". وينحي مسؤولون عراقيون باللوم في معظم الهجمات على تنظيم القاعدة وحزب البعث قائلين أنهم يحاولون تقويض الثقة في الحكومة العراقية وقواتها الأمنية.

وتتصاعد التوترات في العراق بعد إخفاق الكتل السياسية في تشكيل حكومة جديدة بعد انتخابات السابع من آذار التي كان العراقيون يأملون في أن تؤدي إلى استقرار بلادهم ومساعدتهم في التخلص من ارث الحرب والعنف.

وقال الشيخ إن المسلحين ينتهزون فرصة الأزمة السياسية لكنه حذر من أن الهجمات ستتواصل حتى بعد تشكيل حكومة جديدة.

وقال "هذه المجموعات تعتقد أنها ستبدأ معركتها الكبرى بعد انسحاب القوات الاميركية. هم يريدون أن يدخروا الهجمات ضد الحكومة العراقية وليس القوات الاميركية".

وتقضي الاتفاقية الأمنية الثنائية الموقعة بين الولايات المتحدة والعراق بانسحاب جميع القوات الاميركية بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وتراجع العنف بوجه عام في العراق بشكل كبير خلال العامين الماضيين بالمقارنة بعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. لكن التفجيرات وعمليات القتل لا تزال تحدث بشكل يومي في البلاد.

ولم يستبعد الشيخ وقوع هجمات على قطاع النفط الذي يشكل المورد الرئيس لإيرادات البلاد وكذلك على منشآت الطاقة.

وغالبا ما يتعرض خط أنابيب العراق- تركيا الذي تمر من خلاله ربع صادرات العراق من النفط الخام لتفجيرات وأعمال تخريب.

وقال الشيخ "أكيد سيكون هنالك بعض محاولات الاستهداف على قطاع النفط نعتقد أن إجراءات الحماية الموجودة ستكون رادعة للإرهابيين".

بين قصور فهمها في الشارع ومحاولات تقويضها من البعض

باحثون لـ"المدى": مفهوم الحرية في الدستور لم يتحول بعد إلى واقع ملموس

□ بغداد / اياس حسام الساموك

عد مراقبون أن السبب الذي يقف وراء فوضى فهم الحرية لدى المواطن العراقي هو القصور في فهم ثقافة الحرية التي يعاني منها الشارع العراقي.

مختصون تحدثوا لـ"المدى" عن محاولات لبعض الأطراف في الحد من حريات المواطن كونهم مازالوا يحملون النزعة الدكتاتورية، واعتبروا أن العراق وبعد التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣ بات يعاني من مشكلتين الأولى تكمن في نقص الوعي السياسي والدستوري والثقافي لمضمون الحرية والثانية في تغييب معنى الحرية وتقييدها.

حريات مكفولة

الدستور العراقي ضمن الحريات في الفصل الثاني من بابه الثاني وفي عشرة مواد ابتداء من المادة (٣٧)، حيث إن حرية الإنسان وكرامته مصونة فالدولة مسؤولة عن ضمانها، إضافة إلى أنها تمنع جميع أنواع التعذيب ضد المواطن العراقي وبجميع إشكاله جسديا كان أم نفسيا، ويؤكد الدستور على تحريم العمل القسري والعبودية والتي تسمى بالرقيق، كما لا يجوز توقيف احد لأي سبب كان دون أمر قضائي والعمل على حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني فلا يحق لأي جهة كانت فرض أفكارها وعاداتها وتقاليدها ولأي سبب كان وكل أمر يخالف ذلك يعد مخالفة دستورية وبالتالي يقع على عاتق الدولة محاسبة كل من يحاول استخدام هذه الوسائل غير المشروعة. فلا تقييد في ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور إلا إذا تم تحديدها بموجب قانون، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد بجوهر الحق أو الحرية.

فوضى الحرية

الدولة العراقية تكفل وبموجب الدستور حرية التعبير والرأي فلكل مواطن عراقي أن يبدي رأيه في أي مسألة كانت ولا يجوز لأي جهة تغييب رأي أي مواطن عراقي وتحت أي ظرف من الظروف كما ضمن الدستور حرية الصحافة والإعلان والمطبوعات، إضافة إلى التظاهر والاحتجاج السلمي على أن لا يخل ما تقدم بالنظام والآداب العامة.

الموسوعي د.علي النشمي يشير لـ"المدى" إلى أن الدستور العراقي تكلم عن الحقوق المدنية والحريات الشخصية والاجتماعية وهذا توجه جيد للدستور العراقي كونه لم يخضع إلى ضغوط أو قدسيات معينة مثلما خضعت لها الدساتير الأخرى.

النشمي شدد على أن المشكلة ليست بالدستور إنما في المجتمع الذي يلوذ فيه الدستور ومدى فهم أفراده وتعامل ذلك المجتمع مع الدستور وبالتالي فأنه يعد انعكاسا لثقافة المجتمع، مضيفا أن الدستور يكون في هذه الحالة نسبيا من حيث التطبيق حسب طبيعته فنجد أن هنالك صراعا في المجال الفكري والثقافي والاقتصادي والسياسي.

النشمي يعتقد أن هنالك فوضى في فهم الحريات داخل العراق فبعض من أعطيت لهم سلطة مدنية تجاوز عليها وحولها إلى سلطة عسكرية وكذلك الحال بالنسبة للصحفي الذي لا يعرف الصحافة وشرف المهنة بحجة الحرية والشرطي والسياسي..الخ لافتا إلى أن القضية تحتاج إلى بناء ثقافة دستورية وهذا الأمر هو من واجب الدولة بالدرجة الأساس ومن ثم منظمات المجتمع المدني فالمثقفين، النشمي يرى أن الدولة ليست لها علاقة بالثقافة الآن، وخصوصا وزارتي التعليم والتربية وان منظمات المجتمع المدني منشغلة بالصراعات في ما بينها أما المثقفون فأنهم غيبوا أو سخروا لمصالح جهة معينة بالتالي لم يعد هنالك دور للمثقفين في بناء مثل هكذا ثقافة.

غموض الرؤى

كما يعطي الدستور الحرية في تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها من التي لا يخالف فكرها النظام العامة كما حرم الإجبار في الانضمام إلى أي مكون سياسي فلأي شخص الحرية في الانضمام وترك العضوية. كما أعطى الحرية للمواطن في إجراء اتصالاته وجميع أنواع المراسلات فلا يجوز التنصت على مايجريه الشخص من اتصال إلا في حالات استثنائية تتعلق بالأمن.

الأكاديمي د.نزار الزبيدي يؤكد لـ"المدى" إن الحرية موجودة في العراق، فالعراقي يستطيع رفع صوته والتكلم ولكن المشكلة تكمن في مدى فهم المواطن لهذه الحرية، مضيفا أن الديمقراطية التي أتت بهذه السرعة ولدت سوء فهم لدى الشارع العراقي في كيفية التعامل معها.

الزبيدي أكد أن هنالك تجاوزا للقانون بحجة الحرية التي كفلها الدستور العراقي، وهذا يقودنا نحو ترشيد الحرية في العراق حتى تطبق بالشكل الصحيح، فهي غير واضحة مثلما الرؤى السياسية هي الأخرى غير واضحة، معتقدا أن الأمر طبيعي كون العراق يمر بمرحلة انتقالية.

الزبيدي لفت إلى أن من تقع عليه إزالة الغموض عن مفهوم الحرية في العراق هو الإعلام كون الدولة لها الجانب التشريعي ومؤسسة خدمية.

ضعف المستوى

الإعلامي إياد السعيدي يرى في حديث لـ"المدى" إن الحرية وبالرغم من نص الدستور عليها لم تصل من الناحية التطبيقية إلى المستوى المطلوب، مضيفا نحن كإعلاميين نجد أن هنالك بعض الجهات المتنفذة في الدولة مازالت تحاول فرض أفكارها بطريقة دكتاتورية كون هذه الجهات لاتؤمن بالديمقراطية إلى يومنا هذا.

السعيدي شدد "على المستوى الشخصي لم أتعرض إلى أي انتهاك للحرية الشخصية إلا أن ما أشاهده أن هنالك انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للحريات"، مضيفا أن من الناحية الأمنية لا نشاهد حرية للمواطن فهذا الانتظار في طوابير نقاط التفتيش هو انتهاك بحد ذاته للحرية الشخصية، رغم أن السيطرات وجدت لخدمة المسؤول لا المواطن، فالجهات الأمنية تنتهك الحريات بحجة الوضع الأمني المتدهور.

نقص الوعي

سعدون مشكل الربيعي عن مجلس السلم والتضامن يذهب في حديث لـ"المدى" إلى أن الحرية وبالرغم من وجودها في الدستور إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، رغم أننا نطمح إلى أن تصل إلى الدرجة التي نص عليها الدستور العراقي من حرية الرأي والتظاهر السلمي وحرية الصحافة.

الربيعي أشار إلى أن الفوضى التي يعيشها الشارع العراقي سببها نقص الوعي السياسي والثقافي، فالفرد العراقي يتطلب منه حاليا أن يكون له إلمام في السياسة والدستور كي يستطيع ممارسة حقوقه المنصوص عليها في الدستور وبالشكل الصحيح، معتقدا أن الجهة المسؤولة عن تثقيف المواطن العراقي بمثل هكذا ثقافة هي منظمات المجتمع المدني من خلال الحوارات والنقاشات التي تقيمها في وسائل الإعلام.